

لنفسه بطابع استقلالى متميز ، دون أن يتعارض هذا مع صدق حسه التراثى أو واقعية أدائه من المنظور الفكرى القديم والجديد معا .

وبذا يمكن أن تدخل الثقافة ببُعديّتها التراثى والحضارى ضمن مقومات الأصالة ، إذ ليس المطلوب من الشاعر أن يبدع من فراغٍ قد يحوِّله إلى نبت شيطانى لا نستطيع حينئذٍ الاهتداء إلى أصوله وأسسهِ ، وإلا تحوّل الفن إلى ضرب من الزيف ، ولعل هذا الموقف هو ما شجع النقاد على التوقف عند مسألة الأخذ فأقرُّوها مشروطة بشروطهم ، وقد أفرد لها الخاتمى فى « حلية المحاضرة » باباً أسماه (باب إحسان الأخذ) وفيه يذكر عن العلماء بالشعر أن الشاعرين إذا تعاورا معنىً أو لفظاً أو جمعاهما ، وكان الأخذ منهما قد أحسن العبارة عنه واختار الوزن الرشيق حتى يكون فى النفوس ألفت مسلماً كان أحق به ، وخاصة إذا أخفى الأخذ ونقله من موضوع إلى آخر .

على أن هذا التشبث بحس التراث والتأكيد على أهميته فى التكوين الثقافى للشاعر لايعنى - بحال - أن يتحول إلى جناية على الشاعر المجدد ، وإلا تكررت المشكلة النقدية التى وقع فيها الأمدى حين فضّل البحترى من طرف خفى على أبى تمام لمجرد اتساقه معه - أى الأمدى - فى المنطقة التراثية ، وكذلك كان ابن المعتز فى رسالته حول مساوى أبى تمام ومحاسنه ، ذلك أن أباً تمام قد ظلّ مرتين : إحداهما لدى الأمدى الذى عجز عن استيعاب تجديده ، والثانية عند ابن المعتز حين أدخل موقفه الشخصى وحكم تحيزه للبحترى عاملاً من عوامل الترجيح لمسكله على مسلك أستاذه ، وهو الموقف الذى تكرر إزاء ترجيح فن البحترى المحافظ على فن ابن الرومى المجدد أيضاً ، وكان الوقفه من هذا المنظور - بالطبع - أكثر صدوراً عن علماء اللغة الذين تناغم ذوقهم المحافظ مع ذوق البحترى أكثر من غيره .

ويظلّ مهما فى تفسير قضية المحافظة أو التقليد أن يتقبل العصر نفسه هذا الأمر ويشجع عليه ، وهو موقف رصده بعض النقاد القدماء أيضاً حين تعرض لتصوير طبيعة الحركة الأدبية ، وما يموج فيها من تيارات متصارعة بين القديم والجديد من وجهة نظرهم ، حيث قالوا شبيهاً بما سجله ابن رشيقي فى العمدة ، وإنما مثّل القدماء والمحدثين كمثلي رجلين ابتداءً هذا بناءً فأحكمه وأتقنه ، ثم أتى الآخر فنقشه وزينه «^(١) .

(١) العمدة ١/٩٢ .